الأمم المتحدة S/PV.9742

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9742

الثلاثاء، 8 تشرين الأول/اكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيريسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2024/700)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-28602 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00 .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2024/700)

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

نيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة تيريز كاييكوامبا واغنر، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيدة سارة كيابو نتامبوي، المديرة التنفيذية لمنظمة Change Your World "غيّر عالمك".

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/700، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

السيد هوانغ شيا (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة لعرض آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2024/700).

منذ إحاطتي السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.9615)، ظلت الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مثيرة للقلق على وجه الخصوص. فقد واصلت حركة 23 مارس توسعها الإقليمي وهي تسيطر حالياً على رقعة أكبر مما كانت تسيطر عليه في عام 2012. وفي الوقت نفسه، لا يزال يساورني قلق عميق إزاء استمرار أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة

التي كثفت هجماتها على المدنيين في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية. وتشكل الفروع الإرهابية التابعة للقوات الديمقراطية المتحالفة تهديداً حقيقياً للمنطقة دون الإقليمية بأسرها.

إن لهذه التطورات عواقب مدمرة على السكان المدنيين، لما سببته من موجة تشريد جماعي جديد هائلة، ما جعل جمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني أكبر بلد من حيث عدد المشردين في العالم بعد السودان. إن ذلك السجل المحزن يجب أن يدفعنا جميعاً لتكثيف جهودنا الدبلوماسية والإنسانية الجماعية لإسكات المدافع بشكل نهائي وتمكين الشعب الكونغولي من العودة إلى دياره بأمان وكرامة غير منقوصتين. وإلى أن نحقق ذلك، فإن السكان المدنيين هم الذين سيواصلون دفع الثمن الباهظ للحرب يومياً – الخسائر في الأرواح البشرية والعنف الجنسي والمشاكل الصحية وسوء التغذية في مواقع المشردين داخلياً، ناهيك عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها الحرب على السكان. وقد ساهمت هذه الحالة المستمرة أيضًا في تدهور العلاقات بين بعض الدول في المنطقة، ما أدى إلى استمرار مناخ إقليمي من التوتر والشك.

لكن وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، فإنني ألمح بصيصًا من الأمل لأول مرة منذ بداية الأزمة وعودة حركة 23 مارس في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2021. بعد جولتي الأخيرة في المنطقة، والتي قادتني تباعًا إلى بوجمبورا وكمبالا وكيغالي وكينشاسا ولواندا، يمكنني أن أشهد أن محادثات السلام الأخيرة التي عقدت في إطار عملية لواندا مشجعة وتمثل خطوة مهمة نحو إسكات البنادق وتحقيق سلام دائم. وقد أسهم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 30 تموز/يوليه برعاية أنغولا في تحقيق هدوء نسبي ويبدو أنه يجري الالتزام به على نطاق واسع، على الرغم من بعض المناوشات القليلة. وقد

أمكن تحقيق هذه التطورات الرئيسية بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها السلطات الأنغولية، بقيادة الرئيس جواو لورينسو، لتيسير الحوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والحفاظ عليه. لذلك يجب أن نعمل بشكل جماعي لضمان المكاسب التي تحققت حتى الآن والحفاظ عليها. وأود أن أهنئ بحرارة الوسيط والأطراف المشاركة في عملية لواندا. كما أرحب بالجهود الجارية التي تُبذل في إطار جماعة شرق أفريقيا، وأحيي التزام الرئيس سلفا كير ميارديت رئيس جنوب السودان، بصفته الرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا، والميسر، الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا، على مساهمتهما في تحقيق السلام في المنطقة وجهودهما لتعزيز التكامل بين عمليتي نيروبي ولواندا.

وكما هو الحال مع أي عملية وساطة، نحن نعلم أن الطريق إلى اتفاق نهائي طويل ومليء بالعثرات. ولكن يجب علينا أن نواصل دعمهم وتشجيع الأطراف على إعطاء الأولوية لمسار الحوار وممارسة ضبط النفس والحفاظ على الالتزام البنّاء بتحقيق سلام دائم. وبهذه الروح من التكامل والتنسيق بين عمليات السلام الإقليمية، ما زلتُ على اتصال دائم مع مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك السلطات وأفرقة الوساطة والتيسير وقيادات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

ولكن على الرغم من قطع خطوات مشجعة، لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به لوضع حد لمعاناة الشعب الكونغولي وكفالة تحقيق السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى. فانخراط جهات فاعلة متعددة في مسرح العمليات وما يصاحب ذلك من تدهور للعلاقات بين بلدان المنطقة الواقعة في براثن الأزمة يعنيان أن خطر تجدد القتال لا يزال مرتفعاً. ولذلك، فإنني أناشد مجلس الأمن بإلحاح ألا ينسى الأزمة في المنطقة وأن يبذل كل ما في وسعه لضمان استمرار وقف إطلاق النار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يتوَّج ذلك بتوقيع اتفاق سلام شامل بين الأطراف. ويجب ألا نفوت هذه الفرصة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أتناول ثلاثة عناصر أعتبرها أساسية.

أولاً، يتعين علينا تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف وبلدان المنطقة لكي تسفر الجهود الجارية من أجل تحقيق السلام عن نتائج ملموسة. وأعتقد أن جميع العناصر الرئيسية للقيام بذلك متوفرة. وهي محددة في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي لا يزال يحظى بتوافق إقليمي في الآراء عندما يتعلق الأمر بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويجب أن نغتنم الفرصة التي تتيحها عملية تنشيط الاتفاق الإطاري لإعطائه زخماً جديداً. وسيساعد الامتثال للاتفاق والوفاء بجميع التعهدات المعلنة في عام 2013 وتنفيذها بشكل كامل وقاطع في تعزيز علاقات حسن الجوار واستعادة الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة. ومن ثم، فإن التقيد الصارم بجميع المبادئ التي ينص عليها الاتفاق والتعهدات المتعلقة بسيادة جميع بلدان المنطقة وسلامة أراضيها – لا سيما فيما يتعلق بالامتناع عن دعم الجماعات المسلحة غير القانونية – أمر شديد الأهمية.

ثانياً، يجب تعزيز الشمولية – وتحديداً المشاركة الكاملة للنساء والشباب في عمليات السلام الجارية – إذا أردنا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويجب إيجاد فضاءات ومنصات لضمان مشاركة تلك المجموعات منذ لحظة وضع تصوُّر لمختلف العمليات، وذلك لتوفير رقابة فعالة وضمان التنفيذ السليم للقرارات التي ستُتخذ.

أخيراً، تظل الجهود الدولية المتواصلة والكبيرة الرامية إلى دعم عمليات السلام الإقليمية ومبادرات التنمية أمراً بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، لا تزال خطة عمل استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى للفترة 2024–2027، التي صيغت قبل أربع سنوات ولا تزال في طور الإعداد، هي الإطار الأمثل لتشكيل عملنا الجماعي والاستفادة من دعم الشركاء الدوليين. وبالرغم من أن السياق الإقليمي والدولي لا يزال يشكل تحديا، يمكن لهيئات الأمم المتحدة المشارِكة في تنفيذ الاستراتيجية أن تفخر بما تنجزه يومياً في مجالات السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى.

وقد مكنتنا إحدى مبادراتنا الرائدة – على سبيل المثال لا الحصر – من تيسير مهمة تحقق اضطلعت بها الخلية التنفيذية التابعة لفريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية لإعادة المقاتلين

الأجانب في مقاطعة كيفو الجنوبية إلى أوطانهم. وأثناء هذه المهمة، تمكنت الخلية التنفيذية من تجميع مقاتلين من جماعة قوات التحرير الوطنية البوروندية المسلحة ونزع سلاحهم، وهم الآن في انتظار إعادتهم إلى أوطانهم. وشهدت العملية أيضاً استعادة بعض الأسلحة والذخائر، وهو تطور إيجابي يبشر بالخير مستقبلا. وفي هذا الصدد، أحث البلدان الأصلية لأولئك المتطوعين الأوائل على جعل قبولهم وإعادة إدماجهم أولوية وبالتالي تشجيع المقاتلين السابقين الآخرين الذين لا يزالون مترددين على المشاركة في العملية. وأود أن أشكر شركاءنا الدوليين على دعمهم المستمر للاستراتيجية وأطلب منهم الاستمرار في المساهمة في تعبئة الموارد التي تحتاجها الأمم المتحدة لتعزيز الجهود الدبلوماسية الجارية من خلال دعم برنامجي.

لا يمكننا مناقشة الجذور العميقة للنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى دون أن نأخذ في الاعتبار الجهود الجارية، التي أؤيدها، لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها وبالأخص تعدين الذهب الحرفي. وفي هذا الصدد، نفذتُ مبادرات مشتركة مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بهدف تشجيع الشركاء على تقديم دعم أكبر من أجل الحوكمة الشفافة للمعادن الاستراتيجية والتمكين من تتبعها لقطع الصلة بين هذه الموارد عالية القيمة والجماعات المسلحة التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الأسابيع القليلة القادمة – بمبادرة مني وبدعم من شركاء مثل فرنسا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة عملية كيمبرلي – سنعقد اجتماعاً لمختلف أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين بهدف تعزيز المبادرة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وذلك بالاستفادة من الممارسات الجيدة التي انبثقت عن عملية كيمبرلي والتي حققت بعض النجاحات في مجال الشفافية في تجارة الماس الخام بهدف تأمين السلام الدائم في مختلف مناطق أفريقيا.

باختتام مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بتوافق آراء عالمي جديد يمثل منارة أمل (قرار الجمعية العامة 1/79)، اتفقنا مجدداً على تحمل المسؤولية الجماعية عن عدم التغاضي بعد الآن عن معاناة السكان المدنيين العالقين في نزاع لا نهاية له. فلنغتنم إذن الفرص التي تتيحها عملية لواندا وتنشيط الاتفاق الإطاري للنهوض بالحلول السياسية للأزمة وإنهاء محنة المجتمعات المحلية التي تعاني منذ سنوات عديدة. وأعوّل على الدعم القيّم الذي يقدمه أعضاء المجلس لإعطاء فرصة لجهود السلام وإسكات البنادق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل نهائي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة نتامبوي.

السيدة نتامبوي (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر سويسرا، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على دعوتي لمخاطبة أعضائه.

بادئ ذي بدء، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى أن يغمضوا أعينهم للحظة ويتخيلوا الحالة التي سأصفها. فلنتخيل امرأة تبلغ من العمر 40 عاماً. بعد حصولها على بعض المساعدة، تأتي إلينا وتقول: "على الرغم من أنني حصلت على المساعدة، فإنها لن تخفف من آلامي. فأنا لم أُغتصب أمام أطفالي فحسب، بل قُتل والدهم أمام أعينهم أيضاً. وهم ليسوا محطمين بسبب ما حدث لي فحسب، بل حزانى أيضا بسبب ما حدث لوالدهم". والآن، تخيلوا أن تلك المرأة زوجة أحدنا أو أخته أو خالته.

إنني اليوم لست مجرد شابة كونغولية مدافعة عن حقوق الإنسان فحسب، بل امرأة تصرخ من الألم أيضا. إنني الأم التي توسلت إليّ لكي أساعدها بأن أقول للعالم إن أكثر ما نريده هو السلام، وألا نرى طفلاً يتعرض للمعاناة والصدمات والعنف مرة أخرى. إنني المرأة التي عليها أن تختار بين توفير الطعام لأطفالها هذا المساء أو دفع تكاليف تعليمهم بسبب إغلاق الحدود. وأنا الطفلة التي توفيت جراء سوء التغذية لأن والدتي لم تعد قادرة على الوصول إلى الحقول التي يعمل فيها زملاؤها في العمل أو لأصدقائها في البلد المجاور.

إنني هنا أمام مجلس الأمن لأمثل جميع المتضررين من دوامة النزاعات والحروب والعنف في منطقة البحيرات العظمى. إنني أتحدث

بالنيابة عن أخواتي وأمهاتي الشجاعات وأصدقائي وزملائي في المجتمع المدني الكونغولي والرواندي والبوروندي والأوغندي – أولئك الذين يعملون ليل نهار لاستعادة السلام والاستقرار في المنطقة. نحن جميعاً متحدون في مطلب واحد لا غيره للجهات الفاعلة في المنطقة ومجلس الأمن: يجب أن تنتهي الحرب، الآن.. الآن. تحقيقا لذلك، نطلب نحن الأكثر تضرراً وضعفًا خلال هذه الحرب: "استمعوا إلينا أيضًا". استمعوا إلينا، نحن أول من تشتت شمل عائلاتنا، أول الضحايا الذين تعرضوا للاغتصاب والقتل والإلحاق القسري بالجماعات المسلحة. أنصتوا إلينا، فنحن أول المناهضين، ونحن أول ونحن الصامدون والعازمون على إعطاء الأولوية للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

وفي سبيل ذلك، فإن لكل واحد منا دورا يؤديه على المستوى المحلي. وبصفتي صانعة للسلام وفاعلة في العمل الإنساني، فإنني أحرص على أن تسمع القوات المسلحة أصوات أكثر الأشخاص تضرراً من النزاع، وأطلب من الجهات المسلحة أن تحد من العنف ضد المدنيين فضلا عن السعي إلى تسويات أكثر سلمية. كما أسعى جاهدةً لتمثيل احتياجات سكاننا أمام صانعي القرار السياسي والجهات المانحة. وعلى المستوى الإقليمي، أدعو قادة عملية لواندا إلى البحث عن حلول ملموسة للتغلب على التحديات المتعلقة بتمثيل المجتمع المدني.

كما نعرب عن امتناننا للجهود التي يبذلها مجلس الأمن في إطار عملية لواندا. بيد اننا نأسف للفجوة الكبيرة بين أكثر الأشخاص تضرراً والدبلوماسية الرفيعة المستوى. فمن شأن هذا الانفصال بين الجهتين أن يضر بالملكية المحلية للعملية ويقلل من فرص تنفيذ اتفاق سلام دائم.

وبالنسبة لنا ولجميع سكان المنطقة، فإن عملية السلام تعدُّ بارقة أمل لأولئك الذين يحلمون بالعيش في عالم أفضل لا يسمع فيه دوي القصف وصرخات القتلى. لهذا السبب أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن الحاضرين في هذه القاعة أن يواصلوا الدعوة إلى حل سلمي للنزاع ودعم الحوار السياسي الشامل.

أوجه رسالتي الأخيرة إلى المانحين: ففي حين أن المساعدة الإنسانية ضرورية، إلا أنها ليست الحل، ويجب أن تكون الإجراءات موجهة نحو اتّباع نهج مترابط. فالسكان المتضررون بحاجة إلى تطوير وتعزيز قدرتهم على الصمود. كما يتيح ذلك فرصة لإنهاء أنشطة الحركات المسلحة والحد من تجنيد الشباب في صفوفها، فضلا عن الحد من العنف وإنهاء جميع أعمال العنف المسلح في المنطقة.

إن ما أطلبه من أعضاء المجلس يتمثل علاوة على الجهر بالبيانات والوعود، في تنفيذ إجراءات ملموسة محوها رفاه السكان المتضررين وضمان أمنهم وحمايتهم وصون كرامتهم، فضلا عن توجيه تدخلاتهم صوب تحقيق التنمية والتماسك الإقليمي.

وبصفتي امرأة كونغولية حادبة، سأختتم بالقول: إننا جميعا في هذا الأمر معًا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة نتامبوي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دارمادهيكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام السيد هوانغ شيا والسيدة سارة كيابو نتامبوي على إحاطتيهما.

أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولا، لا يزال استمرار عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى مصدر قلق بالغ. وكما يشهد تقرير الأمين العام (S/2024/700)، فإن العنف بين الجماعات المسلحة وضد المدنيين لا يزال مستمراً، مع ما يترتب عن ذلك من خسائر غير مقبولة، بما في ذلك الخسائر البشرية والتشريد القسري للسكان. ويجب أن نواصل جهودنا للتصدي لتلك الأزمة الإنسانية الهائلة.

تواصل حركة 23 مارس التوسع في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، علاوة على توسيع نطاق سيطرتها على مناطق التعدين، بدعم من القوات الرواندية على الأراضي الكونغولية. ولا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد كثفت القوات الديمقراطية المتحالفة هجماتها على المدنيين في

إيتوري وكيفو الشمالية. كما لا تزال جماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي قوة مزعزعة للاستقرار في كيفو الجنوبية. نحن ندين جميع تلك الأفعال، ونكرر دعوتنا إلى التعبئة الجماعية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يتضمن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ثلاثة مبادئ أساسية هي: عدم دعم الجماعات المسلحة، واحترام سيادة الدول المجاورة وسلامة أراضيها، وعدم إيواء أو توفير الحماية للمتهمين بارتكاب جرائم وانتهاكات للقانون الدولي. إن هذه المبادئ يجب أن تحترمها جميع الأطراف.

ثانياً، يجب أن نعرب عن دعم المجلس العلني لجهود الوساطة الجارية للتوصل إلى اتفاق سلام. ويجب احترام وقف إطلاق النار النافذ منذ 4 آب/أغسطس. في سبيل ذلك تضاعف أنغولا ورئيسها جواو لورنسو جهودهما لاستئناف الحوار. وتؤيد فرنسا عملية لواندا. فعلى هامش قمة المنظمة الدولية للفرنكوفونية التي عُقدت في باريس في نهاية الأسبوع الماضي، تحدث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع نظيريه الرئيسين فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو وبول كاغامي لحثهما على مواصلة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن بغية إحلال سلام دائم. تحقيقا لتلك الغاية، لا بد من إحراز تقدم سريع في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار عملية لواندا، سواء كانت خطة انسحاب حركة 23 مارس والقوات الرواندية ونزع أسلحتهما وتجميعها أو خطة تفكيك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويجب على المجلس مواصلة دعمه الثابت لأجل تنفيذ تلك الالتزامات على النحو المطلوب، فضلا عن دعم وساطة أنغولا وجميع الجهود الإقليمية.

ثالثًا وأخيراً، إن من الضروري العمل على معالجة العوامل الهيكلية للنزاع. وأعني بذلك على وجه الخصوص إمكانية تتبع وضمان شفافية تجارة المعادن التي تُستخدم حاليًا في الأنشطة العنيفة للجماعات المسلحة. وأعني أيضًا دعم الحوار بين أعضاء المجتمعات المدنية في مختلف البلدان وتعزيز التنمية الاقتصادية لصالح جميع السكان في المنطقة.

ونشيد بالعمل الذي يؤديه المبعوث الخاص السيد هوانغ شيا ومكتبه، فضلا عن جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثلة الخاصة للأمين العام السيدة بينتو كيتا، والوكالات والموظفين العاملين في الميدان.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وموزامبيق وبلدي سيراليون، وكذلك غيانا (مجموعة 3+1).

تود مجموعة 3+1 أن تعرب عن تقديرها للسيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على إحاطته الشاملة والمعلومات ذات الصلة عن الحالة في المنطقة، وكذلك على مشاركته النشطة من أجل تحقيق السلام وتوطيده في منطقة البحيرات الكبرى. كما نحيط علماً على نحو جيد بوجهات النظر التي قدمتها السيدة سارة كيابو نتامبوي، المديرة التنفيذية لمنظمة "غيّر عالمك Change Your World". وترحب المجموعة بحضور ومشاركة معالي السيدة تيريز كاييكوامبا فاغنر، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي أنغولا ورواندا في هذه الجلسة.

ستركز مداخلتنا بشكل عام على الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة.

على الصعيدين الأمني والإنساني، لا تزال مجموعة 3+1 تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في المنطقة، والذي أدى إلى معاناة لا توصف للسكان المدنيين. فلا يزال الملايين من الرجال والنساء والأطفال مشردين، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتشير التقارير إلى ارتفاع مستويات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي واستغلال النساء والأطفال، لا سيما حول مخيمات النازحين داخلياً. تشكل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

وتدين المجموعة بأشد العبارات جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها جميع الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد المدنيين العزل. ونحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على زيادة دعمهم من أجل تمكين تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعوب والبلدان في منطقة البحيرات الكبرى التي تحتاج إلى تلك المساعدة. كما ندعو جميع أطراف النزاع إلى السماح بالوصول السريع والآمن ودون عوائق وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين، وخاصة النساء والأطفال، واحترام وحماية العاملين والأصول والبنية التحتية المستخدمة في المجال الإنساني.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، ترحب مجموعة 3+1 بوقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وننوه بجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس الأنغولي جواو لورينسو في سياق عملية لواندا، ونحث حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على مواصلة التزامهما من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم لخلافاتهما. ونكرر دعمنا القوي لتحقيق هذه الغاية. كما تؤكد المجموعة على أهمية عملية نيروبي لمعالجة مشكلة الجماعات المسلحة المحلية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدعو الحكومة الكونغولية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفعيلها بالكامل. كما نعرب عن دعمنا للجهود التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الدوليون الآخرون من أجل التوصل إلى حل مستدام للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. في هذا السياق، ينبغي أن تظل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الإقليمية في طليعة أي مشاركة تهدف إلى تحقيق السلام المستدام.

وتغتنم مجموعة 3+1 هذه الفرصة لتذكير جميع البلدان التي انضمت إلى الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بأن تفي بالتزاماتها وتتصرف بحسن نية لضمان تنفيذه الفعال، ولا سيما من خلال الوقف الفوري لجميع أشكال الدعم المقدم للجماعات المسلحة العاملة في جميع أنحاء المنطقة المتضررة من النزاع، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤمن المجموعة إيماناً راسخاً بأن الاتفاق الإطاري لا يزال بالغ الأهمية في توفير آلية فعالة لحل النزاعات واستعادة السلام والتنمية المستدامة في المنطقة.

وتدعو المجموعة مرة أخرى جميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية إلى إلقاء أسلحتها فوراً ودون شروط والانخراط في عملية نزع السلاح، وعلى وجه الخصوص تشجيع استئناف عملية نيروبي كمنبر للحوار بين الأطراف الكونغولية.

ولتحقيق هذه الغاية، تشيد المجموعة بالموقف الدؤوب والديناميكي للقادة الإقليميين، بمن فيهم الرئيس الأنغولي جواو لورينسو، ورئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت، ورئيس جماعة شرق أفريقيا والرئيس السابق أوهورو كينياتا، من أجل تكثيف عمليتي لواندا ونيروبي للسلام. لذلك نحث جميع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة الآن لإسكات البنادق وإعطاء فرصة للسلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وتؤكد مجموعة 3+1 كذلك على أهمية التنسيق والتكامل بين العمليات السياسية والحاجة الماسة إلى التنسيق والتكامل بين العمليات السياسية، كما تم تسليط الضوء على ذلك من بين أمور أخرى، في البيان الصادر عن الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وكذلك البيان الصادر عن مؤتمر القمة الرباعي لجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

تتمتع منطقة البحيرات الكبرى بموارد معدنية كبيرة يمكن أن توفر لبلدان المنطقة فرصاً لتحويل اقتصاداتها هيكلياً وبناء منطقة ازدهار مشترك، إذا ما تمت إدارتها بشكل صحيح. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى في أوانه، والتي تهدف إلى منع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، من أجل ضمان

إدارة مواردها الطبيعية بشفافية. ونثني على جهود مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى للنهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة كمسار للسلام في المنطقة لتمكين مئات الآلاف من الشباب والشابات المتضررين من النزاع من الحصول على فوائد من الموارد الطبيعية.

في الختام، تود مجموعة 3+1 أن تشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على دعمه لجهود السلام الإقليمية وتنفيذ الاتفاق الإطاري. ونؤكد من جديد أن الحل السياسي يظل الوسيلة الأكثر قابلية للتطبيق لاستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ولهذا السبب، لا نزال نؤيد تأييداً تاماً التنشيط المزمع للاتفاق الإطاري ونؤكد من جديد التزامنا باستقلال بلدان المنطقة ووحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص هوانغ شيا والسيدة نتامبوي على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بحضور السيدة كايكوامبا فاغنر، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي رواندا وأنغولا في الجلسة.

لا تزال منطقة البحيرات الكبرى تواجه تحديات معقدة تتعلق بالأمن والإنسانية وحقوق الإنسان والحوكمة. ولا يزال العنف المتصاعد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأعمال المميتة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، والتوترات عبر الحدود، وتأثير الأزمة المستمرة في السودان مصدر قلق. ولا يزال التعاون الإقليمي القوي ضرورياً لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وأودّ أن أؤكد على ثلاث نقاط رئيسية في هذا الصدد.

أولاً، نؤكد من جديد دعمنا الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ونرحب بالتقدم المحرز نحو تنشيطه. وسيظل تنفيذه الفعال أمراً حاسماً لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة والسلام في جميع أنحاء المنطقة.

تُعد عمليتا نيروبي ولواندا، إلى جانب الجهود الدبلوماسية الإقليمية الأخرى، أساسية لحل النزاع، وبالتالي للاستقرار. ويُعد اتفاق وقف إطلاق النار بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تم تيسيره تحت قيادة أنغولا، خطوة هامة إلى الأمام. ونحث رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ التزاماتهما بالكامل، بما في ذلك فض اشتباك القوات وخطة تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

ونثني على المشاركة المستمرة للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى والأمم المتحدة، مع التأكيد على أهمية بناء السلام الشامل. يجب ألا يتم تقويض التقدم المحرز من خلال الخطابات المثيرة للانقسام أو الإجراءات التي تصعّد التوترات وتعرقل الجهود المبذولة بالفعل. ونحث جميع الدول في المنطقة على مواصلة الانخراط في تدابير بناء الثقة والطمأنينة والعمل بلا كلل لنزع فتيل التوتر. يجب احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادة جميع الدول الأخرى في المنطقة فضلا عن سلامة أراضيها. ويجب وقف جميع أشكال الدعم للجماعات المسلحة.

ثانياً، لا بد من مواصلة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، لا سيما التنافس على الموارد الطبيعية والمظالم التاريخية. فالجماعات المسلحة تستفيد كثيرا من الاستغلال غير المشروع لبعض أثمن الموارد في العالم والاتجار بها. وينبغي أن تدفع هذه الموارد الطبيعية عجلة التنمية المستدامة، غير أنها تستغل في كثير من الأحيان في تأجيج النزاع وعدم الاستقرار. ومن المهم ضمان الشفافية في قطاع التعدين، بما في ذلك من خلال الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويجب أن تشمل معالجة عدم الاستقرار تعزيز الحوكمة الشاملة، ودعم سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة، بما في ذلك الإدارة المسؤولة للموارد. كما تعدُّ معالجة التوترات العرقية، وتقوية المؤسسات المحلية، وضمان تكافؤ الفرص لجميع المجتمعات المحلية أسسا رئيسية لتحقيق السلام المستدام.

ثالثًا، تشهد منطقة البحيرات الكبرى أزمة إنسانية غير مسبوقة، تتسم بتشريد السكان على نطاق واسع وتدهور الأمن والتحديات الغذائية والصحية الكبيرة، بما في ذلك تفشي مرض جدري القردة

مؤخراً. كما أدى النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تشريد ملايين الأشخاص، بينما ساهمت الأزمة في السودان في زيادة التشريد الإقليمي. علاوة على ذلك أسفر تأثير تغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات الأخيرة، عن تفاقم أوجه الضعف هذه، مما جعل عشرات الملايين من الناس يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ من ذلك. ولا تزال عمليات التشريد الجماعي والعنف الجنسي والعنف الجنساني وتجنيد الأطفال واستغلالهم، لا سيما في مخيمات النزوح، تثير القلق الشديد. وبالمثل فإن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تضاعف كثيرا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وندين تلك الانتهاكات وندعو إلى إجراء تحقيقات شاملة لضمان مساءلة مرتكبيها.

نظرا لهذه التحديات، أصبح التعاون الإقليمي من أجل تحقيق السلام والاستقرار أكثر أهمية من ذي قبل. ونشيد بالجهود التي تبذلها دوائر المجتمع الإنساني وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتجب كفالة سلامة العاملين في المجالين الإنساني والطبي، وكفالة وصولهم إلى السكان المتضررين دون عوائق وبشكل مستدام. ونشيد بجهود المبعوث الخاص شيا، ونشجعه على مواصلة تيسير الحوار والتعاون بين بلدان المنطقة. لقد مرت منطقة البحيرات الكبرى بعقود من انعدام الأمن، ولكننا لا نزال مقتنعين بإمكانية تحقيق مستقبل أفضل وسلمي لها.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص شيا والسيدة نتامبوي، المديرة التنفيذية لمنظمة Change Your World "غيّر عالمك" على إحاطتيهما. كما أرحب أيضا بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيدة كايكوامبا واغنر، وممثلي أنغولا ورواندا في جلسة اليوم.

لقد استمرت أزمة الأمن الإنساني في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ اجتماعنا الأخير قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9615) كما استمرت انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وأدى تدهور الحالة في المنطقة إلى تشريد داخلي كبير وتدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. لقد بعث اتفاق وقف إطلاق النار الأخير الأمل في التخفيف من معاناة السكان المحليين. ومن المهم تهيئة بيئة مواتية لإيجاد حل مستدام للنزاع، مع المشاركة الحقة لجميع الأطراف في تنفيذ الاتفاق. كما يظل الحوار الشامل أساسيا، ونثني مرة أخرى على دور الوساطة الرائد الذي تضطلع به أنغولا في الجهود الرامية إلى إيجاد توافق مشترك لتحقيق السلام الإقليمي. ويجب أن نواصل دعم عملية لواندا. بناءً على ذلك التطور الإيجابي، ينبغي للبلدان الموقعة على الاتفاق أن تفي بالالتزامات الجماعية المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إن اعتماد مشروع خطة عمل لتنشيط إطار العمل أمر مشجع، وينبغي أن يؤدي إلى تجديد الزخم بإجراءات متابعة جادة لتنفيذه. إن من شأن تقديم أي شكل من أشكال الدعم من جانب الدول للجماعات المسلحة في المنطقة أن يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار وزيادة التوترات، ما يعني المزيد من المعاناة للسكان. ومن الواضح أن في ذلك انتهاكا لأحد الالتزامات الرئيسية بموجب الإطار ويجب وقفه على الفور. فاحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول أمر أساسي لضمان جوار سلمي.

كما أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضرورية للحد المستدام من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة وتتطلب نهجاً وطنياً وإقليمياً شاملاً ومضنياً يستند إلى الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وهو أيضاً مطلب واضح سمعناه من السيدة نتامبوي.

في ذلك الصدد، نرحب بإطلاق الفريق العامل دون الإقليمي المعني بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. فمن خلال هذا الفريق العامل، ينبغي لكل سلطة وطنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تتبع نهجاً منسقاً لأجل تحقيق النجاح في إعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية. ونشيد بمبادرة المبعوث الخاص شيا لتيسير تشكيل الفريق العامل، ونتطلع إلى مساهمته الإضافية في بناء الثقة.

يجب علينا أيضاً أن نعالج المشكلة العالقة ذات الصلة بالموارد المالية للجماعات المسلحة إن أردنا إضعاف أنشطتها على المدى الطويل. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة، في بلدان المنشأ والمقصد، أن تساهم في تحسين الشفافية وإمكانية تتبع دورة حياة الموارد الطبيعية بغية مكافحة الاستغلال والاتجار غير المشروعين. وينبغي أن تواصل الترتيبات الإقليمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الاضطلاع بدور حيوي في تعزيز الإدارة المسؤولة للموارد بمساعدة مكتب المبعوث الخاص.

يقتضي إرساء السلام الإقليمي إرادة سياسية قوية وإجراءات ملموسة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وستواصل اليابان القيام بدورها في العمل لأجل تحقيق السلام والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته، وأن أعرب عن دعم المملكة المتحدة لعمل المبعوث الخاص ومكتبه دعما للسلام في المنطقة. كما أشكر السيدة نتامبوي على إحاطتها وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية كايكوامبا واغنر وممثلي رواندا وأنغولا في هذه الجلسة.

لقد رحبت المملكة المتحدة باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس، بفضل جهود الوساطة المستمرة والمتفانية التي بذلها الرئيس الأنغولي لورينسو. وندعو الآن الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة لوضع خطط عمل مفصلة تحدد كيفية وتوقيت الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار عملية لواندا، والبدء في تنفيذها. خلال زياراته الأخيرة إلى أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، شدد وزير المملكة المتحدة لشؤون أفريقيا والأمم المتحدة، اللورد كولينز، هايبوري، على أهمية مشاركة جميع الأطراف في الحوار السياسي. ويساورنا القلق إزاء التقارير عن انتهاكات لوقف إطلاق النار في الوقت الذي تستمر فيه المفاوضات. ويجب احترام وقف إطلاق النار. وتدعو المملكة المتحدة جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، إلى الالتزام بوقف التصعيد.

استضافت المملكة المتحدة في حزيران/يونيه مائدة مستديرة رفيعة المستوى في ويلتون بارك حول الرخاء المتبادل في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، بالشراكة مع المبعوث الخاص شيا وهولندا وسويسرا. وجمعت المائدة أصحاب المصلحة من جميع أنحاء المنطقة لمناقشة الخطوات العملية لتحسين التكامل الاقتصادي وتعزيز الثقة وتحقيق الزخم لأجل تحقيق السلام. وتشمل مجالات التعاون المحتملة مواءمة المعايير، وإضفاء الطابع الرسمي على شبكات الاتجار غير الرسمي، وتحسين البنية التحتية ودعم الأعمال التجارية للمرأة. وقد كان هذا الحدث بمثابة تذكير حسن التوقيت بالفرص الهائلة للتكامل الاقتصادي الإقليمي التي يمكن أن تتاح بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنواصل المضي قدماً في هذا العمل من خلال فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

أخيراً، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء تفشي الأمراض في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك مرض جدري القردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وداء فيروس ماربورغ في رواندا. تعمل المملكة المتحدة على دعم منظمة الصحة العالمية والحكومات الوطنية في التصدي لتفشي هذه الأمراض. فالنزاع الإقليمي يستنزف القدرات والموارد الوطنية ويحد من التعاون بين الدول، مما يزيد من صعوبة التصدي للأوبئة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص شيا على إحاطته، وأشكر السيدة نتامبوي على الشهادة المؤثرة التي شاطرتنا إياها اليوم. كما أرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي رواندا وأنغولا في هذه الجلسة.

إن منطقة البحيرات العظمى تواجه تحديات غير مسبوقة. فبالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي، يشكل تفشي الأمراض مثل جدري القردة والكوليرا مصدر قلق بالغ. ولا تزال الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، فضلا عن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني، تتسبب في تفاقم معاناة المدنيين في جميع أنحاء

المنطقة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المنطقة هي واحدة من أغنى المناطق في أفريقيا من حيث الموارد الطبيعية، فإن شعوبها لا تزال تكافح من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية. وترحب مالطة بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات الملموسة والمستدامة، بما في ذلك من خلال عمل فريق الأمين العام المعني بالمعادن الحرجة الضرورية للانتقال الطاقي ومبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي.

وقد اتخذ مجلس الأمن مؤخراً القرار 2746 (2024) الذي يأذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية سيادة البلد وسلامة أراضيه. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لقيادة الرئيس لورينسو في تيسير اتفاق وقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وكفالة حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، من آثار النزاع. ونحث كلا البلدين على التقيد بالتزاماتهما.

إن انتشار الجماعات المسلحة، إلى جانب التدخل الأجنبي واستخدام التكنولوجيات العسكرية المتقدمة، يقوض بحكم طابعه عملية لواندا. ونردد دعوة الأمين العام للأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الإطار. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يعيدا التأكيد بوضوح على أن الحوار يظل الحل الوحيد القابل للتطبيق.

كما ترحب مالطة بالجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية لتنشيط عملية نيروبي. وهي تشمل عقد مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا لإحياء العملية بالتنسيق مع عملية لواندا. كما نثني على العمل الذي قام به الرئيس الكيني السابق كينياتا لالتزامه وتواصله. وتضطلع الأمم المتحدة، بمن في ذلك المبعوث الخاص شيا، بدور حاسم في استكمال مبادرات السلام تلك. ونؤيد الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد شيا الرامية إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة من خلال إدماج المنظورات الجنسانية وكفالة مشاركة المرأة في عمليات واتفاقيات السلام والعمليات السياسية الإقليمية. ونرحب بوضع مقياس جنساني إقليمي في منطقة البحيرات الكبرى، بدعم من فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يهدف إلى معالجة الفجوات بين الجنسين وتعزيز المساءلة عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن. كما تشيد مالطا بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي الإقليمي في مكافحة الإفلات من العقاب، الذي ينبغي أن يظل أولوية على الصعيدين الوطني والإقليمي، إلى جانب إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري.

يجب أن يتمكن الصحفيون والناشطون والمجتمع المدني من العمل في حيز مدني آمن وعادل. ونكرر تأكيد نداءنا إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى لدعم حرية التعبير ووسائل الإعلام.

وفي الختام، بما أن هذه هي المرة الأخيرة التي تتكلم فيها مالطة بشأن موضوع البحيرات الكبرى قبل نهاية فترة ولايتنا في المجلس، أود أن أشكر المبعوث الخاص شيا وفريقه على كل الجهود التي بذلوها. ويبرهن التعاون من خلال المنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة على المسعى الجماعي للمجتمع الدولي الرامي إلى التصدي للتحديات الملحة في المنطقة. وتؤكد مالطة من جديد أيضا التزامها بإعلاء أصوات النساء والشباب في منطقة البحيرات الكبرى، الذين يشغلون موقع صدارة في الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بحضور معالي السيدة كايكوامبا واغنر، وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثلين الدائمين لأنغولا ورواندا، في جلسة اليوم. وأشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته. كما استمعت باهتمام إلى بيان السيدة نتامبوي.

إن بلدان منطقة البحيرات الكبرى سعت بنشاط منذ بعض الوقت إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية، مما أعطى زخماً جديداً لتنشيط

الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنطقة تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك استمرار النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية الكبيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك البلدان في تعزيز تضامنها وتعاونها من أجل بناء مستقبل مشترك.

والخطوة الأولى هي تعزيز الحوار والمصالحة ومواصلة الالتزام بالتعايش السلمي. إذ تعيش بلدان منطقة البحيرات العظمى جنباً إلى جنب، وتجمعها مصالح مشتركة ومستقبل مشترك. وحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور وتحقيق حسن الجوار هي أعمال تخدم المصالح الأساسية طويلة الأجل لكل بلد. ونأمل أن تحافظ جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على زخم الحوار بينهما، وأن تتوصلا قريبا إلى اتفاق سلام بغية إيجاد حل سياسي لمسألة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقدر تقديرا عالياً الجهود التي يبذلها قادة دول المنطقة، بما في ذلك أنغولا وجنوب السودان، لتعزيز السلام، ونقدر الوساطة الدبلوماسية التي يقوم بها المبعوث الخاص هوانغ شيا. وتؤكد الصين من جديد دعمها لجهود جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية وأمنها القومي، وهي على استعداد لمواصلة القيام بدور إيجابي في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

يشير تقرير الأمين العام (S/2024/700) إلى أن بلدان المنطقة تتفق جميعا على أن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لا يزال يشكل الآلية الأكثر شمولاً لرسم الطريق نحو تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار المشترك في منطقة البحيرات الكبرى. وتتمنى الصين كل النجاح للدورة المقبلة لمؤتمر قمة آلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري، المقرر عقده في أوغندا، وتتوقع أن يغتنم الطرفان تلك الفرصة لبناء توافق أكبر في الآراء، وأن يصبحا شريكين على طريق السلام والتنمية.

والخطوة الثانية هي العمل معا لمواجهة التحديات والحفاظ على الأمن المشترك. وقد بذلت بلدان المنطقة جهودا مشتركة لمكافحة الجماعات المسلحة وتعزيز التعاون الدفاعي والحدودي، في حين قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحماية المدنيين بشكل فعال. وتستحق تلك الجهود تقديرنا. ونحث جميع الجماعات المسلحة في المنطقة على الالتزام بروح اتفاق وقف إطلاق النار وإسكات البنادق ووقف العنف والحفاظ على زخم وقف التصعيد. وينبغي على جميع الأطراف المعنية الوفاء بالتزاماتها بموجب أطر عمليتي رواندا ونيروبي والامتناع عن دعم أي جماعات مسلحة. وأطلق فريق الاتصال والتنسيق فريقه العامل المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في آب/أغسطس، بدعم من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى. كما تعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى بنشاط على تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر لهم الدعم المالي والتقني لمساعدة المزيد من المقاتلين السابقين على تأمين سبل العيش والعودة إلى الحياة الطبيعية.

والخطوة الثالثة هي التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية وتعزيز التنمية المشتركة. وشهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان تركزا كبيرا للمشردين نتيجة للنزاع الذي طال أمده، وانتشار وباء جدري القردة ومشاكل الأمن الغذائي الحادة. وينبغي على المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتقديم المساعدات وسد فجوة التمويل في حالات الطوارئ الإنسانية في أقرب وقت ممكن من أجل مساعدة المزيد من اللاجئين على العودة إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، عززت بلدان المنطقة مؤخراً تعاونها الثنائي في مجالات الاقتصاد والتجارة والبنية التحتية والاتصال، مستفيدة من مواردها ومكاسبها الديموغرافية لزيادة النمو الاقتصادي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمها في استغلالها المشروع للموارد الطبيعية لتمكينها من مواصلة تحسين سبل عيش شعوبها، وأن يزيد من عمليات نقل التكنولوجيا وتطبيقاتها من أجل تعزيز قدرتها الإنمائية المستقلة، بهدف القضاء على الظروف المواتية للنزاعات المتكررة.

لطالما كانت الصين داعما قويا ورفيقا قويا لأفريقيا في طريقها نحو التحديث. وفي مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الذي عقد الشهر الماضي، اقترحت الصين 10 إجراءات شراكة

تغطي مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك الأمن والتنمية. من بين تلك الإجراءات، أعلنت الصين عن منح المعاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية لـ 100 في المائة من بنود التعرفة الجمركية للمنتجات من أقل البلدان نمواً، الأمر الذي سيوفر للبلدان الأفريقية، بما في ذلك تلك الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى، سوقاً أوسع والمزيد من فرص التنمية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للإسهام بشكل أكبر في تحقيق السلام الدائم والتنمية والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على تقريره (S/2024/700). كما أشكر ممثلة المجتمع المدني على إحاطتها. وأنوه بحضور ممثلي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا في القاعة هذا الصباح.

إن تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية دليل على أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها لم تنفذ بالكامل. فلم يتوقف التوسع الإقليمي لحركة 23 مارس، كما إن هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة فاقمت من الأزمة الإنسانية المثيرة للقلق أصلا.

وعلى تلك الخلفية، من الضروري أن تنشط الالتزامات التي تُعُهِّد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ولا سيما فيما يتعلق باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التسامح مع الجماعات المسلحة. وتدعم إكوادور جهود رئيس أنغولا للتوصل إلى اتفاق سلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وتبقى عمليتا لواندا ونيروبي أفضل البدائل لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن المستويات التي وصلت إليها الأزمة الإنسانية في المنطقة من أخطر المستويات في العالم. فهناك أكثر من 20.5 مليون شخص مشرد داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة. وتفيد التقارير بمقتل أكثر من 600 شخص خلال الأشهر الأخيرة بسبب نشاط الجماعات المسلحة. والتقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني، لا سيما في مخيمات المشردين داخلياً، مثيرة للقلق. ومن الأهمية بمكان أن يحترم وقف إطلاق النار وأن تواصل المساعدات الإنسانية في المنطقة وفقًا للاحتياجات في الميدان.

إن معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع هو المطلوب. ويظل الاستغلال غير القانوني للموارد أحد الدوافع الرئيسية للعنف في المنطقة. فسيطرة الدولة على كامل الأراضي الإقليمية ضروري لإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام وشفاف. والتعاون الدولي ضروري لتنظيم وتعزيز التجارة العادلة والمسؤولة. ومن الضروري أيضًا تعزيز التواصل الاستراتيجي لمواجهة المعلومات المضللة وانتشار خطاب الكراهية بين المجتمعات.

وفي الوقت نفسه، نؤكد على أهمية الاستمرار في إشراك النساء والشباب في عمليات السلام. ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وآمنة في حل النزاعات، وفقًا للقرار 1325 (2000)، أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم.

هذه هي المرة الأخيرة التي ستتاح فيها الفرصة لإكوادور لتناول هذا الملف، ولذلك أود أن أحث المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على مواصلة مساعيه الحميدة لتعزيز العلاقات بين الموقعين على الاتفاق الإطاري وتعزيز تنشيطه. كما إن عمله في دعم آلية الرقابة الإقليمية – 13+4 – المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري أمر ضروري أيضًا.

وأشدد على أهمية تعزيز الجهود التي يقودها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال برامج ذات منظور جنساني وإجراءات لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص شيا والسيدة نتامبوي على إحاطتيهما. كما أرحب بمعالي وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي رواندا وأنغولا في هذه الجلسة.

يظل يساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء استمرار النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وخطر توسعه إلى حرب إقليمية أوسع نطاقاً. إننا ندين بشدة المستوى المذهل من الإجرام والعنف الذي يمارس ضد السكان المدنيين في المنطقة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات والاستخدام غير القانوني للأطفال الجنود من قبل الجماعات المسلحة والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

لقد قلناها من قبل، وسنقولها مرة أخرى: لا يوجد حل عسكري للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك ندعم الجهود الدبلوماسية التي تقودها أفريقيا لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ويشمل ذلك عملية لواندا، التي يقودها الرئيس الأنغولي جواو لورينسو، وعملية نيروبي التي يقودها الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا. ويجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتنشيط تلك الجهود. فلم يعد هناك المزيد من الوقت.

ترحب الولايات المتحدة بوقف إطلاق النار المفتوح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أعلنته أنغولا في 30 تموز/يوليه وبدأ سريانه في 4 آب/أغسطس. ويتعين على رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية الآن تنفيذ التزاماتهما بموجب عملية لواندا واتخاذ خطوات فعلية على الأرض لتحقيق السلام. ويجب على الطرفين اتخاذ تلك الخطوات لأن السكان المدنيين في المنطقة يعانون. وإنه لأمر مأساوي أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تضم الآن ما يقرب من 7 ملايين مشرد داخلياً في جميع أنحاء البلد، العديد منهم نتيجة للقتال بين حركة 23 مارس التي فرضت عليها الأمم المتحدة جزاءات والقوات الرواندية وغيرها من الجهات الفاعلة المسلحة الحكومية وغير الحكومية.

وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من 893 مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنة المالية 2024 من خلال وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وعن طريق المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الشريكة.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى إتاحة الوصول إلى الخدمات الشاملة للمتضررين من النزاع، لا سيما الناجين من العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. كما ندعو المجتمع الدولي إلى حشد موارد إضافية لتعزيز عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وندعو الحكومات إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الأوسع.

وكوسيلة لضمان المساءلة، ستواصل الولايات المتحدة فرض عقوبات على الأفراد والكيانات الذين يهددون السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في هذه العملية.

وأخيراً، سنواصل العمل عن كثب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأنغولا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين لدعم الجهود الدبلوماسية الإقليمية في إطار عمليتي لواندا ونيروبي لإنهاء العنف والتوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية. فلا يمكننا ببساطة أن نتحمل خطر انتشار العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحوله إلى نزاع إقليمي.

السيد هيونوو تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص هوانغ شيا والسيدة نتامبوي على إحاطتيهما الشاملتين. كما أرحب بوزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية كايكوامبا واغنر وممثلي رواندا وأنغولا في جلسة اليوم.

على الرغم من أنه يبعث على الأمل رؤية التطورات المتعلقة باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 30 تموز/يوليه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، الذي يسّره الرئيس الأنغولي لورنسو، فإن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال متقلبة وتتسم بانتشار الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتصاعد التوترات الثنائية التي تهدد بإشعال فتيل نزاع إقليمي أوسع نطاقاً.

وعلى تلك الخلفية، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الدول المعنية الانخراط الدبلوماسي لنزع فتيل التوترات وإيجاد حلول سياسية للنزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى إحراز تقدم في تنفيذ التزاماتهما بتحييد القوات الديمقراطية

لتحرير رواندا وفك الارتباط بين القوات. وتعيد كوريا تأكيد دعمها لعمليتي لواندا ونيروبي، وتشدد على ضرورة تنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في تنشيط إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. يشكل الاجتماع الثاني عشر الرفيع المستوى المقبل لآلية الرقابة الإقليمية، الذي سيُعقد في أوغندا، فرصة حاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتمهيد الطريق لإحلال السلام الدائم وتحقيق الاستقرار والازدهار المشترك في منطقة البحيرات الكبرى.

ثانياً، تدين كوريا بشدة أعمال الجماعات المسلحة التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحث على نزع سلاحها فوراً وانسحابها من الأراضي المحتلة. يجب وقف أي دعم لتلك الجماعات. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي يبذلها فريق الاتصال والتنسيق وخليته التنفيذية بشأن التدابير غير العسكرية للتصدي للجماعات المسلحة جديرة بالملاحظة. وأدعو جميع البلدان المعنية إلى تعزيز التعاون في مجال تسريح المقاتلين السابقين الأجانب وإعادتهم إلى أوطانهم كوسيلة لبناء الثقة المتبادلة.

ويُظهر استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع وجود صلة لا يمكن إنكارها بعدم الاستقرار واستمرار التوترات في المنطقة. وندعو إلى تعزيز التدابير المتخَذة لتقوية القدرات التنظيمية ذات الصلة وقدرات إنفاذ القانون على الصعيد الوطني لضمان الإدارة الفعالة والشفافة لتلك الموارد.

ثالثاً، تشدد كوريا على أهمية المشاركة الشاملة للنساء والشباب في الحوارات المتعلقة بعملية السلام على الصعيد الإقليمي. وتهيئ مشاركتهم الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة فضاءات ومنابر يعرب فيها المجتمع المحلي عن وجهات نظره، وبالتالي تسهم فعليا في تحقيق السلام والأمن الدائمين.

وفي الوقت ذاته، يساورنا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والمستويات المقلقة للعنف الجنسي والجنساني في المنطقة، وخاصة داخل مخيمات النازحين داخلياً وفي محيطها. ونطالب بالإنهاء الفوري لجميع أعمال العنف هذه وندعو إلى إتاحة المساعدة الإنسانية للنساء والفتيات واستجابتها لاحتياجاتهن المحددة. إن احترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان أمر أساسي ويجب مساءلة المنتهكين.

في الختام، تؤكد جمهورية كوريا مجددا دعمها الثابت للمبعوث الخاص هوانغ شيا والمنظمات الإقليمية ذات الصلة وتظل ملتزمة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته. لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة سارة كيابو نتامبوي. ونرحب بمشاركة السيدة تيريز كاييكوامبا فاغنر، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بمشاركة ممثلي رواندا وأنغولا في هذه الجلسة.

ما فتئنا نتابع عن كثب التطورات في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما الحالة الخطيرة في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بنتائج الاجتماع الثاني لوزيري خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا الذي تحقق بفضل المشاركة الفعالة لرئيس أنغولا، السيد جواو لورينسو. وشكل الإعلان عن وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى اعتبارا من منتصف ليلة 4 آب/أغسطس خطوة هادفة إلى الأمام. ونأمل أن يتيح الحوار المباشر والصريح بين الأطراف، بوساطة أنغولية، إمكانية التوصل إلى حل سياسي دائم وقابل للتطبيق للأزمة. ويمثل الاتفاق الطويل الأجل فرصة حقيقية للحيلولة دون تفاقم المواجهة بين دول المنطقة وتدهور هيكل التعاون دون الإقليمي. هذه فرصة لا يمكننا ببساطة أن نضيعها.

وفي المقابل، من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم الإيجابي وإعادة تأكيد الالتزام بالوفاء بالالتزامات المتبادلة على المسار الدبلوماسي. وينبغي أن تتضمن هذه الجهود خطوات ملموسة لإنهاء

أي تفاعل بين الدولة والجماعات المسلحة غير القانونية. وما لم يتحقق ذلك، فإن المنطقة دون الإقليمية معرضة للانزلاق إلى نزاع مسلح آخر يشمل حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة. وقد يؤدي ذلك كما نعلم إلى موجة أخرى من المعاناة الإنسانية، مما يضاعف من الاستغلال دون كابح للموارد الطبيعية في الكونغو. ولا شك أن هذا السيناريو يتعارض مع المصالح الأساسية لبلدان المنطقة.

ويجب أن ندعم أيضا الجهود الإقليمية الأخرى للعودة بالحالة إلى مسار السلام، وتحديداً عملية نيروبي تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا. يوفر هذا المسار المستقل فرصة لإيجاد حلول للمشكلات التي يجب معالجتها. وإلا سيكون من الصعب جدا تحقيق الاستقرار الشامل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونؤيد أيضا جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها لكفالة السلام وحماية المدنيين. ولا يزال وجود ذوي الخوذ الزرق في منطقة النزاع يشكل قوة ردع مهمة.

وتسهم أيضا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إسهاما مهما في استقرار الحالة. وينبغي أن تيسر الوحدة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة في الميدان، البحث المتوازن والبناء عن حلول سياسية توفيقية بدلاً من الحلول العسكرية.

وفي الوقت نفسه، نأمل أن تظل دول المنطقة ملتزمة بالتنفيذ الشامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونرحب بعزمها على إحياء تلك الوثيقة الأساسية. وندعم أنشطة المبعوث الخاص هوانغ شيا الرامية إلى تيسير هذا العمل الشامل ونلاحظ ما يبذل من جهود للحد من التوترات في المنطقة دون الإقليمية.

وسيواصل الاتحاد الروسي، بدوره، تشجيع الحوار البناء بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى من أجل التوصل إلى حلول مدروسة طويلة الأجل للمشكلات الإقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أود، على غرار زملائي، أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام على العرض الذي قدمه وعلى عمله القيّم. كما أودّ أن أعرب عن خالص امتناني للسيدة سارة كيابو نتامبوي على مساهمتها القيّمة ومشاركتها في سياق صعب. وأرحب أيضا بممثلي دول المنطقة، بمن فيهم وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أكد المبعوث الخاص اليوم، لا يمكن تحقيق السلام والأمن في المنطقة إلا من خلال التعاون واستعادة الثقة المتبادلة. لقد أدى انتشار الجهات الحكومية المسلحة والتكنولوجيات العسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفاقم التوترات الإقليمية، مما زاد من خطر نشوب نزاع على نطاق أوسع. وفي ضوء المعاناة المستمرة للسكان المدنيين والانتهاكات المتكررة للقانون الدولي، يجب أن نضاعف جهودنا لإيجاد حلول سياسية قابلة للتطبيق والحيلولة دون تصعيد النزاع.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، يظل الحل السياسي هو المسار الوحيد القابل للتطبيق من أجل إرساء أسس السلام الدائم في المنطقة. وتوجد حاجة ملحة لإنهاء تصعيد التوترات. وترحب سويسرا بالمبادرات الإقليمية في هذا الصدد وتدعم عملية لواندا. ويمثل اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 30 تموز/يوليه خطوة مهمة إلى الأمام أدت بالفعل إلى تراجع الاشتباكات. ويجب احترام الاتفاق والوفاء الكامل بالالتزامات التي جرى التعهد بها.

وكما أشارت السيدة كيابو نتامبوي، يجب أن تضمن العمليات الإقليمية أيضًا المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. هذا شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم، كما نرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس لورينسو والمبعوث الخاص في هذا الصدد. ويمثل المنتدى الإقليمي الرفيع المستوى المعني بالمرأة في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر في لواندا، فرصة مهمة لتعزيز مشاركتها في عمليات السلام. وتعمل سويسرا مع الوفود النسائية دعماً لمشاركتها.

ثانياً، يجب حماية السكان المدنيين في جميع الأوقات ويجب احترام حقوق جميع المدنيين. لقد أدى العنف الذي ارتكبته جميع أطراف النزاع إلى أزمة إنسانية خطيرة في منطقة البحيرات الكبرى، مما جعل هذه المنطقة إحدى أكثر المناطق تضرراً من النزوح القسري. إن تداعيات الأزمة مدمرة بوجه خاص على النساء والفتيات اللائي يعانين من أقصى أشكال العنف والاستغلال الجنسيين كما أشارت السيدة كيابو نتامبوي بشكل مناسب. ولا يمكن قبول هذه الحالة. علاوة على ذلك، أصبح الأطفال أكثر عرضة للخطر بدرجة كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب تصاعد الأعمال العدائية. ولذلك، تدعو سويسرا مرة أخرى جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لجميع انتهاكات القانون الدولي.

وأخيراً، من الأهمية بمكان أن تعمل دول المنطقة معاً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. في الأشهر القليلة الماضية، اشتدت حدة الاشتباكات بين الجهات الفاعلة المسلحة حول استغلال الموارد الطبيعية والتجارة غير المشروعة بها. وتؤجج هذه الديناميكية الأعمال العدائية وتقوض جهود السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ذلك الصدد، يساورنا قلق خاص إزاء استيلاء جماعات مسلحة على مناطق التعدين، كما فعلت حركة 23 مارس في روبايا. لذلك، من الضروري تعزيز الإدارة الشفافة للموارد الطبيعية ومكافحة الأنشطة غير القانونية التي تغذي النزاعات. نحن نشجع بلدان عبور المعادن وبلدان مقصدها على الالتزام بضمان سلاسل إمداد مسؤولة، لا سيما من خلال تحسين إمكانية تتبع المعادن.

لم يتم تحقيق السلام بعد، ولكن هناك فرص حقيقية للقيام بذلك في منطقة البحيرات الكبرى اليوم. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره كاملاً في دعم دول المنطقة في سعيها لإيجاد حلول دائمة. ويظل الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة مساراً أساسيا لتحقيق الاستقرار ويستحق إعادة تنشيطه. وستظل سويسرا من جانبها ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم المبادرات الإقليمية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، سواء من خلال ممثليها في منطقة البحيرات الكبرى أو في المحافل المتعددة الأطراف.

أستأنف مهامي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة كاييكوامبا واغنر (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على رئاسة الاتحاد الكونفدرالي السويسري لمجلس الأمن، وأن أعرب عن مدى سعادة وفد بلدي لرؤية بلدكم يوجه مداولاتنا لشهر تشرين الأول/أكتوبر. أحيي الجهود الدؤوبة التي يبذلها معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأتوجه بالشكر أيضًا إلى السفير هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومواطنة بلدي السيدة سارة كيابو نتامبوي على روايتها المثيرة للقلق.

إن حضوري هنا اليوم هو تذكير بالتزام المجلس المقدس بصون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تستفيد جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلها مثل كل الدول الأعضاء في منظمتنا، من المستوى نفسه من المراعاة والالتزام. ومع ذلك، فإن الأزمة القائمة في شرق بلدي، التي تديرها وتؤججها قوى خارجية، تهدد ذلك السلام، ليس فقط بالنسبة لنا، نحن الشعب الكونغولي، بل للمنطقة بأكملها، وبالتالي فهي تضر بالاستقرار العالمي. إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2024/700) واضح لا لبس فيه. ويسلط التقرير الضوء على تدهور الحالة الأمنية وتزايد حدة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأزمة إنسانية مأساوية. ويدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وبذل جهود حثيثة دبلوماسية لاستعادة السلام والتصدي لمعاناة السكان. بعد مرور 12 عامًا، من الواضح أن الاجتماعات والتقارير لم تؤدِ إلى أي تقدم ملموس.

هذه الأزمة ليست مجرد حدث عابر في التاريخ. لقد تحمل الشعب الكونغولي معاناة لا توصف لما يقرب من ثلاثة عقود، وفشلت الآليات التي وُضعت لاستعادة السلام، مثل اتفاق أديس أبابا الإطاري،

بسبب سوء نية بعض الأفراد. وعلى الرغم من أن الاتفاق كان غير متوازنة منذ البداية، إلا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية وقعت عليه على أمل تحقيق السلام للشعب. لقد أخذنا احترام التزاماتنا على محمل الجد، لكننا ما زلنا ننتظر أن يُحاسب المجلس بحزم وبشفافية الموقعين الآخرين في نهاية المطاف، وخاصة أولئك الذين انتهكوا التزاماتهم من دون عواقب تترتب على ذلك. وقد رحبنا باعتماد مشروع خطة عمل لتنشيط الاتفاق الإطاري في 21 حزيران/يونيه كما ورد في الفقرة 52 من تقرير الأمين العام. وسينظر رؤساء الدول في الخطة في مؤتمر القمة الثاني عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية قبل المصادقة عليها، كما هو محدد في التقرير. مرة أخرى، ونتوقع تنفيذ إجراءات حقيقية وليس وعوداً جوفاء.

إن الحالة في الميدان تنذر بالخطر، والأرقام المتعلقة بالكارثة الإنسانية في شرق بلدي مذهلة. هناك ما يقرب من 7 ملايين كونغولي نازحون حالياً، يعيشون حالة عوز تام، مما يجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية البلد الذي يضم أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم. ويؤكد تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وجود أكثر من 4000 جندي من قوات الدفاع الرواندية على الأراضي الكونغولية، وهو عدد يفوق عدد قوات حركة 23 مارس. وبذلك تتدخل رواندا، وهي بلد مساهم بقوات تابعة للأمم المتحدة، في شؤون جيرانها دون عقاب وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي. ويصاحب هذا التدخل سلسلة من المناورات غير القانونية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الإدارة المحلية في المناطق المحتلة، لا سيما من خلال تعيين سلطات تقليدية تفرضها حركة 23 مارس وتدعمها رواندا. وتسعى هذه الجماعات إلى تغيير التوازنات الديموغرافية والثقافية، خاصة في إقليم روتشورو. تقوض مثل هذه الأعمال استقلالية الدولة الكونغولية وتؤسس لإدارة موازية تقسم المجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، هناك تقارير عن عمليات نقل للسكان تحت ستار تنقلات اللاجئين، وهو ما نرفضه بشدة. يجب أن تكون عودة النازحين واللاجئين، وستكون، تحت إشراف الدولة الكونغولية وحدها، بدعم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لضمان عمليات عودة طوعية وكريمة.

وتكشف عملية لواندا، التي بدأت في عام 2022 للاستجابة للأزمة، عن حدود قدرة الاتفاق الإطاري على ضمان مسؤولية الموقعين الكاملة. لقد تجنبنا عمداً الكشف عن تفاصيل عملية لواندا علنا وعلى وسائط الإعلام، احتراماً للوسيط وللأرواح البشرية المعرضة للخطر، ومن أجل ضمان مفاوضات هادئة. بيد أنه أصبح من الواضح الآن، نظراً لحالة الطوارئ، أنه من واجبنا أمام المجلس توضيح العقبات الحقيقية التي تتسبب في تباطؤ العملية واعتماد مشروع اتفاق السلام الذي اقترحه الوسطاء الأنغوليون.

وأولها هي الخطة المنسقة لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفك الارتباط بين القوات. تستند الخطة إلى جزأين، أحدهما لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والآخر لانسحاب القوات الرواندية. وقد وضعت جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت مبكر منذ نيسان/أبريل خطتها لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بدقة، بما في ذلك تقييم شامل للتهديدات والعمليات العسكرية والرصد الدقيق للنتائج. وفي المقابل، تقتصر مساهمة رواندا على مجرد تعهد بسحب قواتها، دون ضمانات أو تفاصيل ملموسة، مما يهيئ عدم توازن يقوض التنفيذ المتسق للخطة. والأسوأ من ذلك، أن رواندا تجعل انسحابها مشروطاً بتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو شكل من أشكال الابتزاز ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. لكي تكون العملية منطقية، من الضروري تنفيذ كلا الجزأين في آن واحد، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها ضمان مصداقية وفعالية خطة تطمح إلى استعادة السلام في المنطقة.

ثانياً، ترفض رواندا أي بنود تتعلق بالمسؤولية في اتفاق سلام محتمل، مما يثير شكوكاً جدية حول صدق التزامها بالسلام. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نقبل تماماً أن نتحمل المسؤولية عن أفعالنا، لأن مبدأ المسؤولية هو أساس أي تسوية للنزاع. يتطلب ذلك من كل طرف احترام التزاماته بدقة وإخلاص. عندما ينتهك اتفاق، فإن هذا المبدأ يستلزم عواقب واضحة لا لبس فيها تترتب على الانتهاك، سواء في شكل جزاءات أو إجراءات قضائية، بحيث لا تكون العدالة والقانون الدولي مجرد كلمات جوفاء بل حقيقة واقعة. فبدون المسؤولية لا يمكن أن تكون هناك ثقة أو سلام دائم.

ثالثًا وأخيراً، تؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد على الحاجة الملحة إلى آلية عدالة إقليمية للتصدي للانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي ارتكبت منذ عودة حركة 23 مارس للظهور في عام 2022. وقد رفضت رواندا رفضًا قاطعًا تضمين أي أحكام تهدف إلى إدراج مثل هذه الآلية في اتفاق السلام قيد المناقشة حاليًا. وهذا الرفض العنيد يكشف بوضوح عن نية رواندا في التهرب من العدالة.

وفيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لبلدي، تطالب حكومة بلدي بفرض جزاءات صارمة فورية على جميع المتورطين في سلسلة النهب تلك، من المنتجين إلى المستخدمين. كما ندعو إلى استحداث آلية مماثلة لعملية كيمبرلي للتعامل مع الذهب المستخرج من مناطق النزاع، من أجل وضع حد للاقتصاد الموازي الذي يؤجج العنف. إن حكومة بلدي، التي تؤيد توصيات حلقة عمل الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى التي عقدت في 2 أيلول/سبتمبر 2021، تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور نشط في المناقشات بشأن تقديم هذه العملية بغية القضاء على تلك الآفة.

وأخيراً، أرحب بالمبادرة التي انبثقت عن الاجتماع المعقود في 1 تشرين الأول/أكتوبر في الأمم المتحدة، والرامية إلى التعجيل بتفعيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، من أجل إعادة إدماج أعضاء الجماعات المسلحة. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى تقديم دعم كبير للبرنامج، بالنظر إلى التحديات التي تفرضها الجماعات المسلحة الأجنبية. ومن الضروري أن يضطلع كل بلد في المنطقة بمسؤولياته، كما تفعل جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال إنشاء آليات وطنية للتعامل مع مسألة الجماعات المسلحة على أراضيها حتى تعود إلى بلدانها الأصلية، وبالتالي تخفيف العبء الذي ما فتئت تتحمله جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما سكانها المدنيون، لفترة طويلة جداً. كما نطلب من المجلس أن يكلف المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بتقديم تقرير مفصل عن تلك المسألة المحددة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة محبة للسلام. لقد اخترنا طريق الحوار وتعددية الأطراف والالتزام بالقانون الدولي. ومع ذلك، لا يمكننا أن نقبل التضحية بسيادتنا وسلامة أراضينا على مذبح التقاعس والإفلات من العقاب. ونحث المجلس على اتخاذ تدابير حازمة من خلال فرض جزاءات محددة الأهداف على الأفراد الروانديين الذين يرأسون تسلسل القيادة ويدعمون حركة 23 مارس. وتبرز التقارير المعروضة علينا جميعا دورهم المباشر في الهجمات على الأراضي الكونغولية، بما في ذلك على مخيمات النازحين داخليا، وتنسيقهم مع الجماعات المسلحة. ولذلك، فإننا ندعو إلى أن تشمل الجزاءات حظر السفر وتجميد الأصول والتدابير الاقتصادية لإنهاء التدخلات المزعزعة للاستقرار التي تهدد السلام والأمن الإقليميين. يجب على مجلس الأمن أن يعيد التأكيد بقوة على المبادئ الأساسية التي تشكل حجر الأساس لتراثنا في تعددية الأطراف – العدالة والمساءلة والسلام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد روماوسيو (رواندا): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم وقيادتكم القديرة للمجلس. وأشكر المبعوث الخاص، سعادة السيد هوانغ شيا، على إحاطته الشاملة، وأعرب عن تقديري للسيدة سارة كيابو نتامبوي وأشكرها على عملها وعلى إحاطتها الشاملة هذا الصباح. كما أنوه بحضور السيدة تيريز كاييكوامبا واغنر، وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثل أنغولا، هنا اليوم. وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء وأعضاء المجلس الذين تكلموا قبلي.

وأود أن أبدأ بإعادة التأكيد على التزام رواندا بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقعه في شباط/فبراير 2013، 13 بلدا وأربع مؤسسات دولية وإقليمية بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن المتوخى أن يكون الإطار منارة أمل لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونعتقد أن التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق من شأنه أن ينهي دورة النزاع المتكررة، ويعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار ويعزز الثقة فيما بين الجيران. ولكن بعد مرور أكثر من عقد من الزمن، نجد أنفسنا نواجه نفس المشاكل التي صُمم الإطار لحلها. ويكشف سجل

الأداء المتعلق بالتنفيذ عن وجود ثغرات كبيرة، مع العديد من التحديات والعقبات الرئيسية التي تعيق التقدم. وترى رواندا أن آمال عام 2013 لم تتحقق بالكامل بعد مرور عقد من الزمان. إن وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، وعملية لواندا التي يقودها الرئيس الأنغولي جواو لورينسو خطوتان أوليتان جيدتان يتعين دعمهما من خلال إجراءات ملموسة والتزام قوي من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في حين أن إطار العمل قد حدد الطريق نحو السلام والاستقرار، فإن الواقع في الميدان أظهر شيئا مختلفا. ولا تزال العناصر الرئيسية للإطار، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، بدون تنفيذ أو لم تتم معالجتها بشكل كافٍ. والأسوأ من ذلك هو أن بعض الأسباب الجذرية الحاسمة للنزاع، بما في ذلك الاضطهاد العرقي ووجود جماعات مسلحة أجنبية غير شرعية مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لا تزال تؤجج عدم الاستقرار في المنطقة.

يشكل تفشي الجماعات المسلحة غير المشروعة التي وجدت ملاذاً لها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تحدياً خطيراً للسلام في منطقتنا. إن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي ميليشيا إبادة جماعية تتألف من مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية في عام 1994 ضد التوتسي في رواندا، هي أقدم جماعة مسلحة أجنبية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. تقع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجموعات المنشقة عنها في صميم النزاع في ذلك البلد ولها دور محوري في إنشاء ووجود العديد من الجماعات المسلحة الأخرى. وقد أنشئت بعض جماعات الماي ماي المسلحة لدعمها وأصبحت من وكلائها، مثل نياتورا والجماعات المنشقة عنها، وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وغيرها. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، دأبت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على ارتكاب أعمال التطهير العرقي والعنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن تحييد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفك ارتباطها الكامل بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هو مفتاح الحل المستدام للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والأخطر من ذلك هو أيديولوجية الإبادة الجماعية التي تتبناها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تغلغلت في نفوس السكان الكونغوليين ويشاركها في تلك الإيديولوجية وكلاؤها مثل نياتورا وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين ومختلف جماعات وازاليندو والجماعات البوروندية المتحالفة معها في النزاع. أود التأكيد على أن النقاش بشأن عدد قوات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مضلل. إذ يشكل عنصر متطرف واحد متشبع بأيديولوجية الإبادة الجماعية والإرهاب تهديدا، فما بالكم بآلاف العناصر التي تعمل بدعم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقاتل إلى جانب القوات المسلحة البوروندية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمرتزقة الأوروبيين والجماعات المسلحة الأخرى التي تنضوي تحت لواء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي الوقت الذي نواصل فيه محاولة الدفع في نفس الاتجاه من أجل التنفيذ الناجح لعملية لواندا وتنشيط عملية نيروبي، لا يمكن أن تكون هناك نتائج ملموسة إذا لم يتم تفكيك هذه القوة الشريرة وطردها بشكل منهجي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من تصنيف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منظمة إرهابية، فإنها لا تزال تزدهر بفضل التمويل والدعم المستمر من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تدر سنوياً ملايين الدولارات من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك استغلال المعادن وتجارة الأخشاب والفحم، وجمع الضرائب غير القانونية، والزراعة وغيرها من الأعمال التجارية. ويجري تحويل تلك الأموال إلى ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقادة المحليين، مما يخلق صراعا اقتصادياً يقوض جهود السلام ويديم العنف. ويجب التصدي لهذا الاتجاه، وندعو المجلس إلى محاسبة جميع المتورطين بذلك.

ومن المسائل الأساسية الأخرى التي تعيق الإعمال الكامل للإطار هي استمرار اضطهاد مجتمعات التوتسي الكونغولية. ولا بد من معالجة خطاب الكراهية والإقصاء والتمييز والعنف ضد هذه المجتمعات كعنصر من عناصر أي حل مستدام. لا يمكن للإطار

أن يحقق هدفه المنشود إذا استمر تهميش مجموعات معينة والقضاء عليها بسبب هويتها. إن التصدي لذلك ليس التزاما في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل هو خطوة نحو تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، يجب مواجهة محنة اللاجئين الكونغوليين كجزء من استراتيجية شاملة للسلام والأمن. سيظل السلام المستدام بعيد المنال ما لم نضمن عودة اللاجئين والنازحين الكونغوليين إلى ديارهم بأمان وكرامة. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير شاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزوح وتضمن عدم إهمال اللاجئين في عملية السلام.

إن عملية نيروبي وخريطة طريق لواندا خطوتان في الاتجاه الصحيح، ولكن إن لم يكن هناك التزام حقيقي بالحوار الكونغولي المشترك، فإن دوامة النزاع ستستمر. ولا يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحرر من ماضيها المضطرب إلا عن طريق حوار شامل وشفاف – حوار يجلب جميع أصحاب المصلحة إلى طاولة المفاوضات، بما في ذلك المجتمعات المحلية المهمشة. وعلينا أن نشجع الحوار الذي يعالج المظالم ويعزز العدالة ويبني الثقة بين جميع المواطنين الكونغوليين. ولا بد من التذكير بأن عملية لواندا وحدها لا يمكن أن تحل مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية دون استكمالها بعملية نيروبي بطريقة شاملة. وقد صُرِّح بذلك بصوت عالٍ في مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإلقاء الضوء على مسألة المعادن، حيث أنها أثيرت في تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2024/689)، كما أثارها بعض أعضاء المجلس هذا الصباح. إن قضية استغلال المعادن ما هي إلا محاولة لصرف الانتباه عن القضايا الحقيقية والأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أذكر هنا أنه لأمر محير إلى حد ما إيلاء اهتمام خاص الآن لموقع منجم روبايا، الواقع في الأراضي التي تسيطر عليها حالياً حركة 23 مارس، لا سيما أنه كان يُستغَل في السابق من قبل ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين والجماعات المنشقة عنه – التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والبوروندیين – حيث كانت المعادن تُهرَّب عبر حدود بوروندي. وفي ذلك الوقت، لم يثر ذلك غضباً عالمياً. والربط بين المعادن وحركة 23 مارس هو تحويل للأنظار عن الأسباب الجذرية للنزاع، ويقلل من شأن المطالب السياسية للكونغوليين الناطقين بلغة الكينيارواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والطريقة الوحيدة للتصدي للاستغلال غير القانوني للمعادن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هي وضع بنية تحتية وقوانين ولوائح تجارية، ولن يتحقق أي منها من دون سلام. فلنقدِّر أهم عنصر في أي تحول مجتمعي واقتصادي، وهو السلام، ولنلتزم به. وأعني السلام الحقيقي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبرز وأؤكد أربع حقائق أساسية تدخل في صميم حل النزاع الحالي من منظور بلدي، رواندا.

أولاً، يجب أن تعترف جمهورية الكونغو الديمقراطية بالأزمة. وعليها أن تتعامل مع تناقضاتها الداخلية وتنازعها مع مواطنيها. فغالبية أعضاء حركة 23 مارس من الكونغوليين الناطقين باللغة الكينيارواندية، وهم مواطنون كونغوليون. ولا يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتجاهل هذه الحقيقة أو تهرب منها. والمظالم التي أجبرتهم على النضال من أجل الحصول على حقوقهم هي مظالم موجهة إلى حكومتهم، أي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. أود أن أؤكد هنا أن أعضاء حركة 23 مارس الحاليين لم يأتوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من رواندا. فقد أتوا من أوغندا. والحقيقة هي أن جماعة حركة 23 مارس التي ذهبت إلى رواندا بعد هزيمتها في عام 2013 نُزِع سلاحها وجُمع أعضاؤها في شرق رواندا بالقرب من الحدود الرواندية – التنزانية التي تبعد مئات الكيلومترات عن الحدود بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم ذلك عمداً لضمان إبعاد أعضائها لمسافة كبيرة جداً عن حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك لتفادي احتمال زعزعتهم لاستقرار بلدهم. وسُلمت أسلحتهم رسمياً إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه أيضاً حقيقة موثقة. فكيف تصبح تلك مشكلة رواندا؟ يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتوقف عن عزو مشاكلها إلى رواندا وأن تتولى زمام الأمور والقيادة بالكامل في حل أزمتها الداخلية.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن، بصفته الوصي على السلام والأمن العالميين والإقليميين، أن يشعر بقلق بالغ، بل وبالجزع، إزاء حشد المقاتلين الأجانب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمنذ تجدد النزاع، تهرع جمهورية الكونغو الديمقراطية من بلد إلى آخر لحشد المقاتلين والدعم العسكري لمحاربة مواطنيها، أعضاء حركة 23 مارس. ويوجد اليوم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مزيج من المرتزقة الأوروبيين وغيرهم – وأعني مرتزقة مأجورين. فهناك القوات البوروندية، وهناك قوات بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين سُحبوا من جنوب أفريقيا وتنزانيا وملاوي. ويتساءل المرء عما إذا كان ذلك يساعد على إيجاد حل دائم أو يفاقم النزاع المتأزم بالفعل ويهدد أي جهود لإيجاد حل دائم. وكما ذكر أعضاء المجلس بالفعل، لا يمكن حل النزاع بالوسائل العسكرية؛ وليس هناك سوى الحل السياسي.

لذلك، فإن لجوء جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها جهة حكومية، إلى تجنيد مرتزقة أجانب، وحشد قوات أجنبية وانخراط الدولة بتنسيق نشر الأسلحة على الميليشيات المنفلتة التي يطلق عليها اسم وازاليندو، والتي ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنسي؛ والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، المرتكبة لأعمال إبادة جماعية، وكل ذلك بهدف محاربة مجتمعها الناطق باللغة الكينيارواندية، والذي لا يطالب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سوى بحماية حقوقه المتأصلة بالمواطنة وحقوق الإنسان الخاصة به والحق في العيش بسلام وكرامة على أراضي أجداده، هو أمر يجب على المجلس أن يندد به ويدينه.

ثالثاً، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تفك ارتباطها بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة إرهابية مسلحة تمارس الإبادة الجماعية وتشكل تهديداً وجودياً لرواندا. فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة عنها مدمجة حالياً بالجيش الكونغولي – القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية – وتقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتسليحها ودعمها. ويجب عليها أن تحل تلك المسألة وأن تفك ارتباطها تماماً بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأن تزيل التهديد الذي تتعرض له جارتها من أجل ضمان السلام الدائم وحسن الجوار. وهذا هو جوهر عملية رواندا.

رابعاً، تلتزم رواندا التزاماً تاماً بتحسين العلاقات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعني ذلك بصدق وأمانة وجدية. وندرك أن العلاقات الجيدة بين بلدينا تخدم مصالح شعوبنا والمنطقة على أفضل وجه. فمنطقة البحيرات الكبرى تتمتع بإمكانات كبيرة. وشعوبنا مترابطة جغرافياً وثقافياً وبنيوياً، لذا فإن هناك الكثير من المكاسب التي يمكن أن نجنيها عندما يعم السلام بيننا. غير أن تلك العلاقات لن تنجح إلا إذا تولينا جميعاً زمام العمليتين الإقليميتين – أي عمليتي نيروبي ولواندا. ولطالما أظهرت رواندا استعدادها للمشاركة على نحو بناء. ونعتقد أننا يمكننا، من خلال الالتزام الكامل بعمليتي لواندا ونيروبي، أن نمهد الطريق لمستقبل أكثر سلاماً وتعاوناً. وبعبارة أبسط، تعتقد رواندا أنه لا يوجد حل عسكري، كما قلت، لما هو مشكلة سياسية.

ختاماً، لا تزال رواندا ملتزمة تماماً بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونعتقد أن هذا الإطار لا يزال قادراً على الوفاء بوعده بتحقيق السلام والاستقرار، وذلك باتخاذ الإجراءات الصحيحة وتجديد الالتزام من جانب جميع الأطراف. وتقف رواندا على أهبة الاستعداد لدعم المبعوث الخاص في جميع جهوده الرامية إلى إحلال سلام دائم في المنطقة. فمنطقة البحيرات الكبرى تتمتع بإمكانات هائلة، كما قلت، وما زلت أؤكد على ذلك. وبتحقيق السلام، يمكننا إطلاق العنان لتلك الإمكانات وتحويل منطقتنا إلى واحدة من أسرع المناطق نمواً في أفريقيا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد لويمبا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): نودّ أن نبدأ بتهنئة سويسرا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، النجاح في هذا الدور. وإننا على اقتناع بأن التزام بلدكم الطويل الأمد بالسلام العالمي سيسهم إسهاماً هاماً في مواصلة تعزيز دور مجلس الأمن في النهوض بخطته العالمية للسلام والأمن. وننوه بحضور معالي السيدة تيريز كاييكوامبا فاغنر، وزيرة الخارجية

والتعاون الدولي والفرانكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وننوه أيضاً مع الارتياح بحضور سعادة السيد إرنست روماوسيو، الممثل الدائم لرواندا، في هذه الجلسة. ونود أن نشكر السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2024/700) وعلى جهوده الدؤوبة في تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونشيد بجهوده في لقاء القادة الإقليميين من أجل تعزيز الحوار ودعم مبادرات السلام الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة سارة نتامبوي، المديرة التنفيذية لمنظمة "غيّر عالمك Change Your World" على ملاحظاتها المقنعة.

ويتناول التقرير المعروض علينا اليوم التطورات الرئيسية في مجال السياسة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، ويشير إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، زادت الحالة الأمنية العامة تدهورا في أجزاء من منطقة البحيرات الكبرى. بيد أنه يعترف أيضا بمبادرات السلام الإقليمية التي اتخذها القادة في المنطقة من خلال المشاركة السياسية رفيعة المستوى بهدف استعادة الثقة وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال عمليتي لواندا ونيروبي.

والاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يضم البلدان الثلاثة عشر الموقِّعة وأربع منظمات دولية تعمل كجهات ضامنة للاتفاق الإطاري، يظل الأداة الأكثر شمولاً المتاحة لنا لمعالجة الحالة الأمنية العامة وتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع التقدير أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واصلت تنفيذ التزاماتها الوطنية، وأن الدول الأعضاء واصلت تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، واصلت المؤسسات الضامنة التزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تنشيط الإطار، بما في ذلك وضع مشروع خطة عمل لكي ينظر فيه رؤساء الدول خلال مؤتمر القمة الثاني عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية.

وتولي جمهورية أنغولا أهمية خاصة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الرباعي الذي ضم جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/والذي عُقد تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في لواندا في 27 حزيران/يونيه 2023 والذي كان يهدف إلى تنسيق ومواءمة الإجراءات والمبادرات الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة. واتُخذت خطوات إضافية على مستويات مختلفة. ولا يقل أهمية عن ذلك رصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

وعلاوة على ذلك، نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الوضع في السودان، حيث تستعر حرب عنيفة لها عواقب إنسانية ذات أبعاد مأساوية في ظل بعض اللامبالاة من جانب المجتمع الدولي، الذي يجب أن يسعى إلى تجميع الجهود والعمل بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز وتحقيق سلام دائم في ذلك البلد.

وتعيد جمهورية أنغولا التأكيد على قلقها إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما التدهور المستمر للحالة الأمنية والإنسانية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر 2023. وتشكل الزيادة في الأنشطة العسكرية التي تقوم بها حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك احتلالها لمناطق جديدة، انتهاكا خطيرا وصارخا لعمليتي لواندا ونيروبي، مما يقوض الجهود الدبلوماسية والمبادرات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ومع ذلك، نظل ملتزمين بالإسهام الفعال في التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي يرمي إلى تحقيق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، كما يتضح من خطاب الرئيس لورينسو في المناقشة العامة للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة. والواقع أن فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، بصفته نصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لم يألُ جهدا في القيام بسلسلة من المبادرات الدبلوماسية التي تركز على تعزيز السلام

والاستقرار، والحد من التوتر السياسي في المنطقة وإعادة تهيئة جو من الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من خلال عملية لواندا.

إننا نشعر بتفاؤل كبير إزاء الالتزام والثقة اللذين أبداهما فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، في عملية لواندا كآلية للوصول إلى حل سياسي لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أوضح سعادة السيد فرانسيسكو خوسيه دا كروز، الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، أمام مجلس الأمن الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9736)، المشاركة السياسية والرفيعة المستوى التي تمت في نطاق عملية لواندا. ومثلما ذكر، من المقرر أن ينعقد الاجتماع الوزاري المقبل بين البلدين الشقيقين في لواندا خلال اليومين المقبلين، بهدف التوصل إلى تفاهم يفضي إلى مؤتمر قمة لرؤساء الدول يمكن أن يؤدي إلى إقامة سلام نهائي وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الشقيقين.

وترى أنغولا أنه من المهم أن نواصل تركيز جهودنا وإجراءاتنا الدبلوماسية لتعزيز التقدم المحرز في العملية حتى الآن. ولذلك، نود أن نعرب عن امتناننا للدعم الذي قدمته بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما الثقة التي أبداها أعضاء المجلس في عمليتي لواندا ونيروبي.

كما نغتنم هذه الفرصة لنرحب بجميع المبادرات ذات الصلة التي أطلقت في إطار عمليات نيروبي، بما في ذلك جهود التوعية المستمرة التي بذلها فخامة السيد سلفا كير ميارديت، رئيس جنوب السودان، بصفته رئيس جماعة شرق أفريقيا، وميسر عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا ورئيس كينيا السابق، السيد أوهورو كينياتا. كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها جميع القادة في المنطقة، على مختلف المستويات، لنزع فتيل التوتر وتوطيد السلام في المنطقة.

في الختام، ستواصل جمهورية أنغولا إعطاء الأولوية للحوار بوصفه إحدى الأدوات السياسية والدبلوماسية الرئيسية للتوصل إلى حل سياسي ومستدام للمشكلة المعقدة في منطقة البحيرات الكبرى.

وكما ذكر فخامة الرئيس جواو لورينسو في خطابه أمام الجمعية العامة في 24 سبتمبر/أيلول،

”لقد تعلمنا من صراعنا أنه لا سلام بدون حوار ولا سلام بدون تنازلات من كلا الجانبين. وهذا مسار لا يمكن إهماله في سياق جميع الجهود المبذولة لحل الأزمات الأمنية الخطيرة التي تواجه العالم اليوم.“

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلبت وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

أعطيها الكلمة الآن للإدلاء ببيان موجز.

السيدة كايكوامبا واغنر (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلمت بالفرنسية*): سأركز على نقطتين، من دون الخوض في المناشدة القوية من رواندا لصالح حركة 23 مارس.

أولاً، فيما يتعلق بمزاعم التهديدات ضد الأقليات العرقية، نشير إلى أن بلدنا، المتميز بتنوعه الكبير، كان دائماً قادراً على حماية وكفالة التعايش السلمي والأمن لكل جماعاته العرقية. إن مبدأ السيادة يعني أن تدير كل دولة شؤونها الداخلية بشكل كامل، ونطالب بالاحترام الكامل لهذا المبدأ. وللأسف، فإن رواندا تستخدم الذريعة الكاذبة المتمثلة في الإيثار الزائف تجاه بعض الأقليات لتبرير انتهاكاتها لسيادتنا. تُظهر عقود من التدخل الرواندي أن هذا الخطاب يخدم سياسة استغلالية تحركها المصالح الاقتصادية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن هذا الكلام يعكس تجاهلا تاما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والكرامة الإنسانية لحياة الكونغوليين الذين يستحقون نفس الحماية التي يتمتع بها الآخرون.

ثانيا، فيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أود أن أذكر بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أثبتت على مر السنين التزامها الثابت بتحييدها، بما في ذلك من خلال عمليات مشتركة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحتى مع رواندا. إن التزامنا تجاه هذه القضية لا يتزعزع، حيث أننا نعلم أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تسبب ضرراً كبيراً لمواطنينا.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية أوضحت للمجلس اليوم سبب إصرارنا على إدراج أحكام تتعلق بالمساءلة والعدالة في أي اتفاق سلام في المستقبل مع رواندا. وعلى النقيض من ذلك، فإن ما لم تستطع رواندا أن تفسره لنا اليوم هو عدم احترام سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخوفها من اتفاق سلام يتضمن بندًا للمساءلة يفرض جزاءات على انتهاكات ذلك الاتفاق، وأخيراً خوفها من فكرة وجود آلية عدالة للتعامل مع انتهاكات القانون الدولي منذ عودة حركة 23 مارس. لقد كشفت لنا هذه الأزمة حقيقة مريرة، وهي أن دولة واحدة ذات نوايا سيئة تكفي لإشعال حرب. لكن الأمر يتطلب إرادة صادقة من دولتين على الأقل لتحقيق السلام.

ويجب على المجلس مساءلة جميع الجهات الفاعلة عن أفعالها من أجل ضمان نجاح عملية السلام من خلال وضع ميثاق الأمم المتحدة والكرامة الإنسانية في صميم جهودنا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل رواندا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن للإدلاء ببيان موجز.

السيد روماوسيو (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا عادة لا أقدم تفنيدا، ولكنني أردت أن أرد على هذه المسألة.

أولاً، ولكي نكون واضحين، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتوقف عن إلقاء اللوم على الآخرين فيما يتعلق بمشاكلها. تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية من تحديات سياسية وأمنية منذ عقود، والعديد منها سبق حتى استقلال رواندا. لذلك لا يمكن أن تكون رواندا هي المسؤولة عن مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد آن الأوان لأن تتولى زمام الأمور بشكل كامل وأن تعالج مشاكلها الداخلية بشكل منهجي وصادق وحقيقي. يمكن للشركاء تقديم المساعدة، ولكن لا يمكن للشركاء تحمل مسؤولية تلك المشاكل. إن رواندا ليست مسؤولة عن وجود التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة، وزائير، ونياتورا، والعديد من المجموعات المنشقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نحن لسنا مسؤولين عن وجود حركة 23 مارس. وكما هو موثق في تقرير برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار الذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2023، هناك 250 جماعة مسلحة محلية و 14 جماعة مسلحة أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. رواندا ليست مسؤولة عن كل ذلك. لذلك يجب عليها أن تتحمل المسؤولية.

أما فيما يتعلق بمسألة السلامة الإقليمية، فنحن نتفق على أن السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مهمة. ولكن السلامة الإقليمية لرواندا مهمة أيضًا. لم نتعرض أبداً لأي هجوم من أي من جيراننا. على مدى السنوات الثلاثين الماضية، معظم الهجمات في رواندا تأتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي المسؤولة عن ذلك. لماذا تستمر جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحفاظ على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ودعمها والإبقاء عليها؟ والحل بسيط: فك الارتباط وتفكيك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي هي جزء لا يتجزأ من جيشها، وسيعود حينها السلام إلى المنطقة. هذا مهم جداً.

وأود أن أدعو المجلس إلى أن يتوخى غاية الوضوح في هذا الشأن: يجب أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن حماية مواطنيها. الكونغوليون الناطقون باللغة الكينيارواندية هم كونغوليون. إنهم يستحقون حماية متساوية شأنهم شأن أي مواطن آخر. لا يمكن أن تكون هذه مشكلة رواندا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.